

V - أبحاث ودراسات بلغات أجنبية

*European scholarship and arabic linguistics :	
The case of velarization in arabic	
Dr. Khalil Semaân	3
*Subjective reactions toward different varieties of arabic	
Dr. Riad F.Hussein	
Dr. Nasr El Ali	7
*Towards a knowledge base system for Arabic	
Dr. Sami S. Al-Wakeel,	
Dr. Abdulaziz I. Al-Sweel	19
*Language choice and code switching (Abstract)	
Dr. Muhammed A. Alkhuli	32

8

أبحاث لغوية

- عين المضارع بين الصيغة والدلالة.
د. مصطفى النحاس
- الاختيار اللغوي والتحول.
د. محمد علي الخولي
- ظاهرة افتراق الأصوات وتنافرها
د. صبيح التميمي
- إعراب الفعل
عيسي سليمان حبيب
- عربتنا.. لغة فريدة من نوعها
محمد السيد علي بلاسي
- مع المعجم الوسيط في طبعته الثانية
إدريس بن الحسن العلمي



عين المضارع بين الصيغة والدلالة

للدكتور مصطفى النحاس

قسم اللغة العربية — كلية الآداب
جامعة الكويت

ملخص

يناقش البحث مشكلة ضبط عين المضارع من الثلاثي، بقصد حصر هذه المشكلة، وتحديدتها. وفي سياق ذلك يعرض البحث لأبواب الفعل، فيتناولها من ناحيتين، ناحية الصيغة، وناحية الدلالة، مثيرة عدة تساؤلات حول هذه الأبواب.

وقد ناقش البحث أبواب الفعل بالتفصيل، فيبين أنها أربعة أساسية : فعل يفعل، وفعل يُفعل، ويثنان أكثر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، وباب : فعل يُفعل، وهذا الباب كثيراً ما يتداخل مع الباب : فعل يفعل في حالة اللزوم. أما فعل يُفعل، بفتح العين في الماضي والمضارع فيقوم على عنصر صوتي، هو حروف الخلق، وأما فعل يفعل، بكسر العين في الماضي والمضارع، فيمثل الحالات الشاذة لباب فعل يفعل.

ثم عرض البحث جانب الدلالة، والمعاني التي تفيدها هذه الأبواب، وخلص إلى مايلي :

1 — أن الباين : (فعل يُفعل، وفعل يُفعل) يشتهر كأن في معظم المعاني، وأن التمييز بينهما عن طريق المعنى يحتاج إلى طاقة تفوق مستوى الذاكرة؛ ولذا فإن الصعوبة التي يجدها مستخدمو اللغة في ضبط عين المضارع — إذا لم يشتهر بضم أو كسر — تكاد تكون مقصورة على هذين الباين، وعلى الأفعال الصحيحة السالمة منها؛ لأن الأفعال المعتلة والأفعال المضاعفة ذات معايير محددة ذات نزعة قاعدية.

2 — وأن الباين : (فعل يُفعل وفعل يُفعل) يمكن التمييز بينهما عن طريق المعنى؛ فال الأول خاص بالصفات الملزمة والمعروت، والثاني يدل على جهد عقلي أو جسسي أو عاطفي.

3 — وأضاف البحث أن ت نوع صيغة المصدر أو المشتق المعادة الفعلية الواحدة قد تكون

ذليلاً على الباب، كذلك متعلقات الفعل يمكن تفسير عن طريقها، وضرب أمثلة كثيرة لذلك.

4 - ويرى الباحث أن أصل الصحيح لمشكلة عين المضارع من الثلاثي - ليس في عمل معجم للأفعال المألوفة، أو في عمل إحصاء للأفعال ثنائية الباب أو العين، كما يرى بعض الباحثين، وإنما أصل الصحيح يكمن في إيجاد معجم مباني للأفعال الثلاثية المستخدمة في اللغة؛ لأن الصيغة وحدها لا تكفي، بل لابد من إضافة المعنى إليها. وبذلك تأخذ عين الفعل مكانتها في اللغة من حيث الثبات والاطراد.

(كتاب الأفعال) رتب فيه الأفعال على حروف المعجم، وقد زاد في الأفعال الخامسة والسادسة، وكان متاثراً في منهجه بآراء القوطة.

ويبدو أن موضوع النطق عين المضارع لم يصل إلى صورة واضحة في التأليف القديمة. ولا عيب على القدامى في ذلك، حسبهم أنهم وضعوا الأصول، وأشاروا إلى بعض الضوابط العامة، وعلى المحدثين أن يعرفوا كيف يستفيدون من هذه الأصول.

ولمعرفة عين مضارع الثلاثي لابد من التعرض بالتفصيل لأبواب الفعل :

- أهي ستة أم أربعة؟
- وما المعيار أو المعايير التي يمكن معها ضبط عين المضارع؟
- وهل الصعوبة في ضبط عين المضارع عامة أو مقصورة على أبواب معينة؟
- وما أثر الدلالة في حركة العين؟
- وكيف يمكن حصر هذه الصعوبة، وتحديد المشكلة؟

كل ذلك من خلال الوقوف على آراء التقدماء والمحدثين، ومناقشة كل نقطة من هذه النقاط بالتفصيل، ونبأً أولًا بأبواب الفعل...

أبواب الفعل :

المقصود بأبواب الفعل : مجموعة الصيغ أو القوالب المعينة، التي يدرج تحت كل منها جميراً لا حد لها من الأفعال. واحدتها : باب،

مدخل

لقد قامت حركة تدوين اللغة في القرن الأول والقرن الثاني بتجهيزه على جمع لغة البيرو بما فيها من فجوات مختلفة، يتغير فيها معنى الفعل أحياناً بتغير كيفية النطق به من قبيلة إلى أخرى، بل إن الاختلاف في النطق تعدد عين الفعل المضارع إلى حرف المضارعة، فكان تارة مفتوحاً، وتارة مكسوراً.

وإلى جانب تعدد النهجات فإن طبيعة اللغة العربية لا تعين على معرفة النطق بالأفعال الثلاثية التي تعرف عادة بالسماع.

وقد حاول النحاة - وبخاصة نحاة البصرة - «أن يخضعوا للغة العربية لصرامة القياس، وأن يضبطوا بالخصوص حركة عين الفعل المضارع، فاستعاضت عليهم الأفعال الثلاثية لكثرتها والاختلاف وجوبها، ولم يسعهم إلا أن يكتفوا بعموميات غامضة لا تحل المشكلة» (البلى : 16).

وشغل الفعل باللغويين، وغذى لبونين من الدراسات والتأليف، النحوية الصرفية من ناحية، ودواجم الأفعال من ناحية أخرى. أما اللون الأول فيتمثله عن جدارة «سيوريه» الذي خص الفعل بأبواب كثيرة من الكتاب، فاهتم بالأفعال ومشتقاتها، ولكنه لم ينشر للبحث في حالات المضارع وكيفية النطق به. وأما اللون الثاني فيمثله كتاب «ابن القوطة» في الأفعال الثلاثية والرباعية، وقد سماه «كتاب الأفعال» لكنه لا يصلح لضبط كيفية النطق بالمضارع. «الابن القطاع» تأليف يحمل نفس الاسم

في المضارع. ويعتمد علم الصرف اعتناداً كبيراً على هذه الأبواب في تفسير كثير من التغيرات الصوتية التي لا يمكن فهمها إلا بوساطة تلك الأبواب، مثل : الأعلان والإبدال والإدغام والقلب المكاني، ونقل الحركة، وغيرها من التغيرات الصوتية الأخرى الكثيرة... فمشاركة الأبواب الستة هي المشاركة الفعالة في البناء الصرفي.

أبواب الفعل لدى القدماء :

يرى سيبويه أن أبواب الفعل الأساسية أربعة، هي :

فَعْلٌ يَفْعُلُ
وَفَعْلٌ يَفْعُلُ
وَفَعْلٌ يَفْعُلُ
وَفَعْلٌ يَفْعُلُ، وهو الملازم فقط.

يقول سيبويه (2: 226 — 227) : «واعلم أنه يكون بكل ما تبعدك إلى غيرك على ثلاثة أبنية، على فعل يفعل، وفعل يفعلي، وفعل يفعل؛ وذلك نحو ضرب يضرب، وقتل يقتل، ولقم يلقم. وهذه الأضرب تكون فيما لا يبعدك، وذلك نحو : جلس يجلس، وقعد يقعد، وركن يركن. ولما لا يبعدك ضرب رابع لا يشرك فيه ما يبعدك، وذلك : فعل يفعل، نحو كرم يكرم. وليس في الكلام فعلته متعدياً. فضروب الأفعال أربعة، يتجمع في ثلاثة ما يبعدك وما لا يبعدك، وبين الاربع مala يتعدى وهو : فعل يفعل».

أما (يَفْعُلُ يَفْعُلُ) فقد ورد في عدة كلمات، نحو : حسب يحسب ويس ييس ويس ييس ونعم ينعم. وهذا البناء جاء بالكسر في المضارع كما كسر في الماضي مشابهة لباب (فَعْلٌ يَفْعُلُ)، حيث نزموا الضمة فيه في الماضي والمضارع. وفتح عين المضارع مع (فَعْلٌ) أقيس من كسرها عند سيبويه. وفي ذلك يقول (2: 227) :

ويعني : الوحدة الصيفية التي تتسمى إليها الأفعال ذات الضبط المعين، فإذا قيل — مثلاً — إن «كتب» من الباب الأول، فمعناه أن مضاربه (فعل) ومضارعه يفعل. وإذا قيل : إن «علم» من الباب الرابع، فمعناه إن مضاربه (فعل) بكسر العين، ومضارعه (يفعل) يفتحها... بهذه الصيغ (فعل يفعل و فعل يفعل ...) تسمى أبواب الفعل. وأحياناً يطلق عليها «أبواب الصرف»، وأحياناً «أمثلة الصرف»، والمعاجم تسمى كل صيغة أو كل باب باسم فعل معين، فيقال — مثلاً — هذا الفعل من باب (نصر) أي : فعل يفعل. وهذا الفعل من باب (فرح) أي : فعل يفعل، وهكذا... يحتاج المعجم إلى الصرف عند شرح معنى الكلمة، مستخدماً الرموز الحركية (۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶) لبيان باب الفعل وضبط عين المضارع.

وأبواب الفعل — كما نعرفها اليوم — ستة، هي كما جاءت في كتاب «نرفة الطرف في علم الصرف».

النمطياني :

- | | |
|---------------|--------------------|
| 1 — فعل يفعل، | كسر ينصر وقد يقعد |
| 2 — فعل يفعل، | كسر يضرب وجلس يجلس |
| 3 — فعل يفعل، | فتح يفتح وذهب يذهب |
| 4 — فعل يفعل، | فتح يفرح وعلم يعلم |
| 5 — فعل يفعل، | شرف يشرف وعظم يعظم |
| 6 — فعل يفعل، | كريث يرث وولي يلي. |

ويلاحظ أن الأبواب الثلاثة الأولى عين الماضي فيها مفتوحة أبداً، أما عين المضارع فقابلة للتغير من ضم إلى كسر إلى فتح. كما يلاحظ أن الباقين : الرابع والسادس عين الماضي فيها سكورة، وعين المضارع مفتوحة أو مكسورة. أما الباب الخامس فالعين فيه مضمومة في كل من الماضي والمضارع.

وهذا التسوع الحركي في تلك الأبواب يقوم أساساً على الصوتات الثلاثة (ف ع ل) وحركة العين

ويقيني من تمثيل سيبويه أن الكسر يسبق الضم في بابي (فعل)، فقد حرص على التثيل « فعل يفعل » قبل « فعل يفعل » ؟ سواء اللازم والمتعدي منها. وهذا يعكس ما هو شائع من أن الضم يسبق الكسر ؛ مما يعني أن الترتيب الوارد في بعض كتب الصرف يجعل الباب الأول مضموم العين في المضارع، والثاني مكسور العين في المضارع — فيه نظر.

ومن يتبع ما قاله النحويون واللغويون بعد سيبويه يلاحظ أنهم ساروا على مذهب سيبويه ؛ من حيث أبواب الفعل، ومن حيث الأمثلة، ومن حيث التعدي واللزوم، مع اختلاف في النهج وطريقة العرض. فالزمخشي — مثلاً — يقول عن الفعل الثلاثي (ص 277) : « لل مجرد منه ثلاثة أبنية : فعل وفي فعل و فعل ». فكل واحد من الأولين على وجهين، متعد وغير متعد، ومضارعه على بناءين، مضارع فعل على يفعل وبفعل ومضارع فعل على يفعل ويفعل، والثالث [يقصد فعل] على وجه واحد غير متعد، ومضارعه على بناء واحد، وهو يفعل. فمثال فعل : ضربه يضربه وجلس يجلس وقتله يقتله وقعد يقعد. ومثال فعل يفعل : شربه يشربه وفريح يفرح ورمته يرمي ووثيق يثبت. ومثال فعل : كرم يكرم. وأما فعل يفعل فليس بأصل، ومن ثم لم يجيء إلا مشروطاً فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق : المهمزة والباء والباء والباء والعين والعين إلا ماشد ؛ من نحو : أبي يأبى ورَكَنْ يُرَكِّنْ. وأما فعل يفعل ، نحو : فضيل يفضل ويمث ثمودت فمن تداخل اللتين، وكذلك فعل يفعل، نحو : كُدت تكاد ». فالزمخشي يرى أن (فعل يفعل) ليس بأصل، أي إنه ليس من الأبواب الأربع الرئيسية ؛ لأنه جاء مشروطاً بكون عينه أو لامه حرف حلق. كما أنه لم يفرد باباً لفعل يفعل، وإنما مثل له مع (فعل يفعل) ليدل بذلك على شذوذ الكبير في المضارع. ويلاحظ أن الزمخشي يقدم (فعل يفعل) على (فعل يفعل) في التثيل بالمتعدد

« وقد بنا فعل على يفعل في أحرف، كما قالوا فعل يفعل، فلزموا الضمة. فكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به، وذلك : حَبَّ يَحْسِبُ وَيَسَّ يَشْسُ وَيَسَّ تَسِّ وَتَعَمَّ يَتَعَمَّ ». سمعنا من العرب من يقول : وهل يتعمن من كان في العصر الحالي (1) وقال :

واعوج خصنك من لخو ومن قدم
لا يتعنم الغصن حتى يتعنم الورق (2)

وقال الفرزدق :

وَكُوْمٌ شَنِعَمُ الْأَضِيافِ عَيْنَا
وَتُسْبِحُ فِي مَبَارِكَهَا ثَنَالًا (3)

والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو « أقيس » أي فتح عين المضارع، تكون من باب فعل يفعل.

وأما (فعل يفعل) فهو خاص بما كانت لامه أو عينه أحد أحرف الحلق الستة، نحو : قرأ يقرأ، وجَهَ يجْهَ، وقلَّ يقلَّ، وذَبَحَ يذْبَحَ، وفرَغَ يفرَغَ، وسلَّخَ يسلَّخَ.

وهناك أبواب أخرى شاذة، هي : فعل يفعل، نحو : فضيل يفضل، ويمث ثمودت. وذكر ابن سيد (14 : 126) أنه جاء حرف آخر، وهو : حضير يحضر، ويظن أن أبي زيد ذكره أيضاً، وأنشد قول جرير :

ما من جفانا إذا حاجاتنا حضرت
كمن لنا عنده التكريم واللطف

وفعل يفعل، « قال بعض العرب : كُدت تكاد » يقول سيبويه (2 : 227) : « وهو شاذ من بابه، كما أن فضيل يفضل شاذ من بابه ».

أبي يائى، ولزوم الصيغة في فعل يفعل... كل ذلك من الأمور المشتركة بين القدماء.

ومن محمل ما تقدم يتبيّن :

1 - أن هناك أبواباً أربعة أصلية، هي :

فَعَلَ يَفْعُلُ
فَعَلَ يَفْعُلُ
فَعَلَ يَفْعُلُ
فَعَلَ يَفْعُلُ

2 - يضاف إليها بابان فرعيان، هما :

فَعَلَ يَفْعُلُ
فَعَلَ يَفْعُلُ

وستحاول في الصفحات التالية أن ناقش كل باب من هذه الأبواب الستة، وذلك من حيث الصيغة ومن حيث الدلالة ؟ لنرى في النهاية : إلى أي مدى يمكن ضبط عين الفعل المضارع من الثلاثي ؟

أولاً : أبواب الفعل من حيث الصيغة :

(1) باب «فَعَلَ يَفْعُلُ» :

«فَعَلَ» أكثر الأفعال عدداً؛ لأن الفعل الحقيقي الذي يدل غالباً على العمل والحركة... لذلك فهو أكثر تصرفاً ؛ إذ يعطي ثلاث صيغ في المضارع (البکوش : 87 - 88) هي : فعل يفعل، فعل يفعل، و فعل يفعل.

وإذا نظرنا إلى أفعال هذا الباب نجد أنها مقيدة بسبب صوتي متصل بطبيعة الحروف المكونة للفعل، وهي كون عين الفعل أو لامه حرفًا من أحرف الحلقة، والحرف الحلقي يعني بها : المهمزة والخاء والعين والخاء والغين والخاء. وقد تتبّع النحاة لهذا منذ القدم، يقول سيبويه (2 : 252) : «هذا باب ما يكون (يفعل) من (فعل) فيه مفتواحة، وذلك إذا كانت

واللازم لكل من البابين (ضربه بضربه وجلس بجلس وقتله يقتله وقعد يقعد) وفي ذلك إشارة إلى أن الكسر مقدم على الضم.

وابن الحاجب تلميذ الزمخشري يقول عن الماضي (الرضي 1 : 67) : «للثلاثي المجزد ثلاثة أسميه : فعل، وفيل، و فعل، نحو : ضربه وقتله وجلس وقعد وشربه ورممه وريح ووثق وكرم».

ويعلق الرضي على هذا النص قائلاً : «ذكر لفعل أربعة أمثلة، مثلين للمتعدد، أحدهما : من باب فعل يفعل، والثاني : من باب فعل يفعل. ولم يذكر من باب فعل يفعل — بفتحهما — لأنه فرعهما ... ومثالين للازم منها. وذكر أيضاً لفعل أربعة أمثلة، مثلين للمتعدد، أحدهما : من باب فعل يفعل كشريب، والثاني : من باب فعل يفعل كومق، ومثالين للازم منها. وذكر لفعل مثلاً واحداً ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازماً».

وعن المضارع يقول ابن الحاجب : «المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي فإن كان مجرداً على (فعل) كسرت عينه أو ضمت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلقة غير ألف. وشدّ أبي يائي. وأما فلى يقلّى فعامرية، ورَكَنْ يُرَكَّنْ من التداخل وإن كان على (فعل) فتحت عينه أو كسرت إن كان مثلاً. وطَيْء تقول في باب يَقَيْ يَقَى : يَقَى يَقَى. وأما فضيل يفضل ونعم ينعم فمن التداخل. وإن كان على (فعل) ضفت عينه»

(الرضي 1 : 114، 134، 137).

تقديم الكسر على الضم في بابي فعل يفعل و فعل يفعل، واشتراط العنصر الصوتي في فعل يفعل ؛ لكونه فرعاً عنهما، وكسر عين المضارع من فعل في المثال الواوي، والتداخل بين اللغات في مثل : رَكَنْ يفضِيل يفضل ونعم ينعم، والشذوذ في مثل :

يلهو، وسها يسهو. فإذا كان ناقصاً يأتي عينه حرف حلق فتح مضارعه، نحو : سَقَى يَسْقُى، وَبَثَى يَبْثُى.
هـ — ألا يشتهر بضم أو كسر، نحو : أَخْذَ
يَأْخُذَ، وَقَدْ يَقْعُدَ، وَدَخَلَ يَدْخُلَ، وَصَرَخَ يَصْرُخَ.
ونفع ينفع، وطبع يطبع، وبلغ يبلغ، ونحو : رجع
يَرْجِعَ، وَنَزَعَ يَنْزِعَ، وَبَعَى يَبْعَى.

ويفهم من هذه الشروط أمان : أحدهما : أن وجود حرف الحلق شرط للفتح، ولا يوجد الفتح بدونه؛ لأنه سبب صوتية الفتح كما تقدم. ثانيةما : ليس كل فعل عينه أو لامه حرف من أحرف الحلق يجيء على هذا البناء؛ فقد جاءت أفعال على أصلها (٤)، نحو : تَرَأَ يَتَرَأَ، وَهَنَا يَبْهِي، كما جاءت أفعال لم تكن عينها ولا لامها من حروف الحلق على هذا البناء، نحو : أَبَى يَأْبَى، وَجَبَى يَجْبَى، وَفَنَى يَفْنَى.
وزاد ابن السكت عن أبي عمرو ركن يرُكَن (ابن سيده ١٤ : ١٢٦) بفتحهما، كما جاء في الصحاح.

وقد قال سيبويه (٢ : ٢٥٤) عن «أَبَى يَأْبَى» بأنهم شبهوه بـ«قَرَأً يَقْرَأً» ففتحوا عينها حمزة الفاء، كما فتحوا عين «يَقْرَأً» حمزة اللام. «وَأَمَّا جَبَى يَجْبَى وَقَلَى يَقْلَى فَغَيْرُ مَعْرُوفٍ إِلَّا مِنْ وَجْهِ ضَعْفِهِ، وَحَكِيَ فِي الْقَامِوسِ : قَنْطَ بِقَنْطَهُ. وَحَمَلَهُ الْمَغْوِبُونَ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ لَفْتَيْنِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِتَدَالِخِ الْمَلَغَاتِ أَوْ تَرْكِبِ الْلِّغَاتِ كَمَا يُسَمِّيهِ أَبْنَ جَنْيَ (١ : ٣٧٦)، بَأْنَ نَأْخُذَ مَاضِيَ لِغَةٍ وَمَضَارِعَ أُخْرَى وَنَرْكَبَ بَيْنَهَا ثَالِثَةَ، كَرْحُبَ الْمَكَانِ يَرْحُبُ بِضَمْهَمَا، وَرَجَبُ يَرْجَبُ بِكَسْرِ الْمَاضِيِّ وَفَتْحِ الْمَضَارِعِ عَلَى التَّيَاسِ فِي الْمَغْتَنِ، وَيَتَولَّ بَيْنَهَا لِغَتَانِ : رَحُبُ الْمَكَانِ يَرْحُبُ بِضَمِّ المَاضِيِّ وَفَتْحِ الْآتِيِّ، وَرَجَبُ يَرْجَبُ بِكَسْرِ الْمَاضِيِّ وَضَمِّ الْآتِيِّ...» (بُحْرَقٌ : ٤٩).

ولم يفتحوا حلقى الفاء كأمر و Herb...
ونخطب و غرب و عرف؛ لسكون فاء الكلمة في
المضارع، فلا يكون ثقبلا (بُحْرَقٌ : ٥٢) مع ضم

الحمزة أو الحاء أو العين أو الحاء أو العين أو الحاء لاما
أو عينا...».

وقد حاول سيبويه تعليل هذه الظاهرة صوتيا فقال (٢ : ٢٥٢) : «إِنَّا فَتَحْوَا هَذِهِ الْحُرُوفَ لِأَنَّهَا سَفَلتَ فِي الْحَلْقِ، فَكَرِهُوهَا أَنْ يَتَنَاهُوا حَرْكَةً مَا قَبْلَهَا بِحَرْكَةِ مَا ارْتَفَعَ مِنْ الْحُرُوفِ، فَجَعَلُوهَا حَرْكَاتَ مِنَ الْأَلْفِ وَالْمَوْا وَالْيَاءِ».

وبالرغم من أن سيبويه يختلف بين الحمزة والألف فإنه يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلاقة بين جرس الفتحة وخرج حروف الحلق، فتنطف حروف الحلق يصحبه افتتاح في الفم يسئل عملية القباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالافتتاح هي الفتحة ومن هذه الصفة أخذت اسمها.

يقول الطيب البكوش (ص ٩٥) : «إِنَّا مَا اعْتَدْنَا أَهْمَى الْحُرُوفِ الْحَلْقِيَّةِ؛ إِذْ تَمْثِلُ تَقْرِيْبًا رِبْعَ الْحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْطَّبِيعِيِّ أَنْ نَجِدَ رِبْعَ الْأَفْعَالِ الْعَرَبِيَّةِ مُتَضَمِّنَةً لِحُرْفِ الْحَلْقِيِّ» وهو يقصد هنا الأفعال الصحيحة.

وقد وضع النحاة العرب شروطاً يجيء هذا الباب بما عليه أو لامه حرف حلق، هي :

أ — ألا يكون الفعل مضاعفاً؛ لأن المضاعف قياسٌ مضارعه كسر لازمه، وضم معداه، نحو : صَحَّ يَصْحَحُ، وَدَعَهُ يَدْعُهُ، كَمَا يَسِّيْتَ.

ب — ألا يكون مثلاً حلقى العين، نحو : وعد يَقْعُدَ، فإن كان حلقى اللام فتح مضارعه، نحو : وقع يَقْعُدَ، ووضع يَقْعُدَ.

ج — ألا يكون أجوف يائياً، أو واوياً، نحو : جاء يَجْبَى، وباع يَبْعَى، وزاغ يَرْبَعَ، ونحو : ساء يَسِّوَ، وفاح يَفْوَحَ.

د — ألا يكون ناقصاً واوياً، كدعا يَدْعُو، ولما

العين أو كسرها (٥).

(٢)، (٣) باب « فعل يفعل »، وباب « فعل يُفْعَل »:

اتفق النحاة على لزوم ضم عين مضارع « فعل » في نحو : قال يقول (الأجوف الواوي) ودعى يدعوا (الناقص الواوي) وكسرها في نحو : باع بيع (الأجوف الياني) ورمي يرمي (الناقص الياني) وذلك الفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، وكذا في ضم عين المضاعف المعدى ؛ لأنه قد يتصل به ضمير النصب في نحو : مده يمده، فلو كسروا عينه لزم الانتقال من كسرة إلى ضمة، وهو ثقيل. وكسرروا عين اللازم منه نحو : جن يجن، وفر يفر للفرق بينه وبين معده. وكسرروا عين ما فاؤه واو، كوعد يعد، طلبا للخفة (بحرق : ٥٢).

وفيما عدا الأجوف الواوي والناقص الواوي والمضاعف على الوجه الذي تقدم (٦) — وقف العلماء حائرين إزاء هذين اليابين ؛ نظرا لكثره الأفعال الصحيحة الواردة منها، ونظرا لعدم تقييدها بسب صوتي كفعل يفعل، ولأن الاستعمال كثيرا ما يسمح بالحركات (الضمة والكسرة) في عين المضارع الواحد.

وذلك لأن الفعل الصحيح الذي على وزن (فعل) إن لم يكن عينه أو لامه حرفا من أحرف الحلق — لا يخلو إما أن يعرف مضارعه أو لا يعرف ؛ فإن عرف فلا كلام فيه، وإن لم يعرف فيها اختلف اللغويون في النطق به، وأيما أفضل في الاستعمال : الضم أم الكسر ؟

أ — فقال بعضهم : «إذا عرف أن الماضي على وزن (فعل) يفتح العين، ولا يعرف المضارع فالوجه أن يجعل (يفعل) بالكسر ؛ لأنه أكثر، والكسر أخف من الضمة. وكذا قال أبو

عمرو المطرز حاكيا عن الفراء : إذا أشكل عليك يفعل أو يفعل ثب على (يُفْعَل) بالكسر ؛ فإنه الباب عندهم» (اللبل : ٣٢).

ب — وقال أبو عمر إسحق بن صالح الجرمي : «سعت أبي عبيدة معمر بن المشني يروي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت القسم والكسر في عامته هذا الباب، لكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين ؛ إما على الضم كقولك يقتل وبخرج، وإما على الكسر فقط، نحو : يضرب ويغيط» (اللبل : ٣١).

ج — ونقل السيوطي في المزهر (٢ : ٣٩) أن بعض كتاب النحاة كالقراء وابن جنی كانوا يفضلون الكسر إذا لم يلزم الضم، كدخل يدخل وقعد يقعد، أو الكسر، نحو : رجع يرجع ...

ولعل ذلك يرجع إلى أنهما اعتبروا (يُفْعَل) خاصا بـ (فعل) ففضلوا الكسر للتمييز. على أن ابن جنی يرى أن فعل يفعل في المتعدي أقيس من فعل يفعل، كما أن فعل يفعل في اللازم أقيس من فعل يفعل ؛ أي إنه يفضل الكسر في المتعدي، ويفضل الضم في اللازم. وفي ذلك يقول : «وأنا أرى أن (يُفْعَل) فيما ماضيه فعل في غير المتعدي أقيس من (يُفْعَل)، فضرب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل [وكلاهما متعد] وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس [وكلاهما لازم] وذلك لأن (يُفْعَل) إنما هي في الأصل لما لا يتعدي، نحو : كرم يكرم» (ابن جنی ١ : ٣٧٩).

د — وروى كثير من اللغويين عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : «طفت في عليا قيس وتم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضم أول، وما كان منه بالكسر أول، فلم أجده